



على هامش الدعوة إلى المصالحة الوطنية..

أشرار حول الرئيس يصورون له أن من يدعون للمصالحة يخططون للانقلاب عليه

قال الزعيم علي عبدالله صالح في صفحته على الفيسبوك: «إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي يدعون إلى طي صفحة الماضي بكل أشكاله وألوانه، والشروع في فتح صفحة جديدة من خلال مخارج الحوار الوطني الإيجابية التي تحافظ على الوحدة اليمنية وأمن واستقرار الوطن، وإن لا يستمر الجميع في غيهم من أجل شذمة الوطن وتجزئته خدمة لقوى خارجية تسعى إلى إضعاف اليمن ومهدر طاقاته وإمكاناته وإثارة النزعات الطائفية والمذهبية والعنصرية والقبلية وكذا الحزبية».

بقاء الحكام في السلطة على حساب حياة وحرية شعوبهم ضرب من المغامرات المجنونة

بعض الحكام الانتقاليين يعطون الاستحقاقات الانتخابية ليضيفوا لأنفسهم أعواماً من الحكم

ومعنى ذلك أن المصالحة الوطنية الشاملة التي لا تستثنى أحداً ولا تكون موجمة ضد أحد هي البوابة الوحيدة التي تؤدي إلى التسامح بدافع الحرص على ما نحن بحاجة إليه من التعاون والتكامل في بناء الدولة المدنية الحديثة، دولة النظام وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدائمة. أقول ذلك وأقصد به أن هذه الدعوة المعيرة عن استشعار صادق ومخلص لما يمليه الحاضر والمستقبل من مسؤوليات وطنية نابعة من حرص على الخروج الآمن من الدوامه العنيفة للماضي وما تنطوي عليه من الأحقاد والآثار الانتقامية التي تهدد الوطن بالتكثير من التشظيات والكوارث التي يتضرر منها الوطن ولا يستفيد منها سوى أولئك الأعداء الذين لا ينظرون للمستقبل إلا من زاوية ما لديهم من المصالح الأجنبية المتنافسة مع ما لدينا من المصالح الوطنية المقدسة، بعد أن أكدت الصراعات والحروب العنيفة أنه لا يمكن لأي طرف من الأطراف المتصارعة المتحاربة أن تتمكن من الإنفراد بالسلطة والثروة، دون احترام للمرجعيات المتمثلة بالديمقراطية والعدالة المعيرة عن إعلان الإرادة الشعبية الحرة كبدل سلمي لتغيرها من الإرادات والخيارات الفرعية والحزبية. الزعيم علي عبدالله صالح الذي دعا إلى المصالحة الوطنية يمثل واحداً من الأرقام الصعبة في سماء السياسة اليمنية لا يمكن التعامل مع دعوته من منطلقات ثانية ضيقة طالما كان المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه هم أحد أهم القوى الرئيسية الفاعلة الموقعة على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمعة وعلى اتفاق السلم والشراكة الوطنية خصوصاً من قبل بعض القوى السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية.

قد يقول البعض إن هذه الدعوة كان يجب أن تصدر من فخامة الأخ ونيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي لكي تقابل بالاستجابة الفورية من جميع القوى السياسية المتخاصمة والمتشاكلة حتى لا ينظر إليها هذا الطرف أو ذلك من ناحية البرج والفسارة أو من ناحية النصر والهزيمة. فأقول بالأحرى أما وقد اشتغل رئيس الجمهورية فيما وصلت إليه الدولة من الضعف إلى درجة غابت عنه مثل هذه المبادرات فإن الدعوة التي ولدت من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه لم تكن بعيدة عن رئيس الجمهورية الذي ينتمي إلى هذا الحزب أو التنظيم السياسي من جهة، ومن جهة أخرى لأن الرئيس الوفاقي الانتقالي ليس طرفاً في الخصومة مع المشترك وشركائه أو مع أنصار الله أو مع الحراك السلمي، لكنه بالتأكيد سوف يكون المستفيد الأول من الدعوة إذا أراد البقاء فترة طويلة في رئاسة الجمهورية لسيما وأن دعوة مماثلة لما قد أطلقها السيد عبدالمكحوت زعيم أنصار الله الذي فرض السيطرة على الواقع.

لا أعتقد أن هناك بديلاً لمثل هذه الدعوة الحريصة على التسامح والتصالح بين أطراف متورطة في خصومات وصراعات عرضت الشعب اليمني لبراكين من المعاناة الصاخبة والغاضبة بعد أن جعلت حياته في حالة إبطاء بين مطرقة الخوف من القتل وبين سندان الخوف من الجوع «قاب قوسين أو أدنى من اليأس»، وما سوف يترب عليه من خروج عن نطاق السيطرة والقدرة على المعالجة، لسيما وأن التجمع اليمني للإصلاح كان قد خطا خطوة مماثلة استعملها بلباقه غير المتوقع مع السيد عبدالمكحوت الهادي بدافع الرغبة في تخفيف التوترات وصولاً إلى طي صفحة الماضي، وذلك يعني الرغبة في التسامح وما تحتمه على الجميع من استعداد للتصالح قد أوجدت قبولاً غير مسبوقة بين أبناء الشعب.

أقول ذلك وأقصد به أن الواقع بتحدياته الأمنية والاقتصادية المؤلمة يجعل التسامح والتصالح من أجل التعاون ضرورة من الضرورات غير القابلة للتجاهل الناتج عن مخاوف وحسابات حزبية خاطئة مما كان البعض يتعمد تحسيس ما قد سيسفر عنه من الأخطار السياسية الديمقراطية، لأن بقاء الحكام في السلطة على حساب حياة الشعوب وحريةاتهم ووحدةهم وأمنهم واستقرارهم ضرب من المغامرات المجنونة الدالة على عدم القدرة على التفكير الحريص الذي يقدم التضحية بالذاتي من أجل الاتصال للموضوعي طالما كانت الأزمات السياسية المركبة تولد لدى العقلاء من السياسيين ضرورة الاستعداد للقبول

الكارثة التي لا تتفق مع الاتجاهات الدولية المعلنة للدول العظمى الراعية للمبادرة الخليجية.

أعود فأقول إن الرئيس عبدربه منصور هادي سيكون هو المستفيد من المصالحة الوطنية وسيحافظ على القاعدة الشعبية والحزبية التي أوصلته إلى الحكم عبر انتخابات رئاسية مبكرة خلافات وعن معارفين للتسوية السياسية لا وجود لهم إلا في مخيلة أولئك الذين لا يريدون له الخير، أصحاب حساباتهم السياسية الخائنة الذين ما برحوا يدفعونه للاستيلاء على رئاسة المؤتمر الشعبي العام بقوة السلطة والثروة بل تجاوزت ذلك بعد معاقبة رئيسه إلى استخدام سلطته في إضعافه وتمزيقه والتكئيل بما لديه من القيادات والكوادر الرفيعة لهذا النوع من الممارسات من أخوة الدرب الواحد إلى درجة دفعه لإجراء تستهدف إقصاءهم من الوظيفة العامة ومصادرة ممتلكات المؤتمر وأمواله الثابتة والمنقولة بل وعن طريق ربط المواقع القيادية في الدولة بالولايات الخاصة كما حدث في الحكومة وسط مشاركة غير مباشرة من أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتهم التجمع اليمني للإصلاح الذي عليه أن يراجع حساباته.



بقلم /
عبد محمد الجندي

هذا الأسلوب الذي يمارس الأساليب التكتيكية المفضوحة باسم رئيس الجمهورية بدأ ينتقل من المؤتمر الشعبي العام إلى التجمع اليمني للإصلاح سواء في إسقاط أصحاب النفوذ المتغاضي عما يقوم به أنصار الله وإلقاء المسؤولية على عاتق الرئيس السابق بل وظهر واضحاً في الأسلوب الجديد للتعيينات الأخيرة المحسوبة شكلاً على هذا الطرف أو ذاك والمخلصة له مضموناً مؤتمريين كانوا أو هاشميين محسوبين على أنصار الله، وتجاوز ذلك إلى إقصاء المحافظين الإصلاحيين واستبدالهم بأشخاص تابعين له بعد أن نصبوه ممثلين وحيداً للمؤتمر متصرفاً بما له من الحصص باعتباره الطرف الأول في المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمعة وهو يعلم علم اليقين أنه لم يكن طرفاً موقفاً على هذه المبادرة التي وقع عليها رئيس المؤتمر.. ولاشك أن جهوداً مماثلة تبذل للحيلولة دون إجراء المصالحة الوطنية بين الأحزاب والتنظيمات الفاعلة وأقصد بها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وأنصار الله على وجه الخصوص حتى يسلم على هؤلاء الأفراد بالرئيس وتحقيق ما لديهم من الأجنحة لكنهم لن يكونوا قادرين على توفير ما هو بحاجة إليه من قاعدة شعبية ناعية لأنه لا يستطيع فرض تحالفات إجبارية بصص الدول الراعية للمبادرة الخليجية والمعترفة باتفاق السلم والشراكة لتكريس ما لديه من رغبة غير معلنة في الإنفراد بالسلطة وإعادة الأوضاع إلى ما قبل الوحدة والديمقراطية القائمة على التعددية والتداول السلمي للسلطة، مستخدماً سلطته وما وصلت إليه البلاد من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية مركبة للحيلولة دون إجراء المصالحة الوطنية واستبدالها بما هو بحاجة إلىه من اصطفاط وطني يمكنه من النجاح في بقية المهام المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية والمزمعة واتفاق السلم والشراكة الوطنية من خلال هذه السياسة التي بدأت بالمؤتمر الشعبي العام وباللهاء علي محسن الأحمر وأبناء الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وامتدت لتصل إلى التجمع اليمني للإصلاح ولن تتوقف إلا هناك حيث يتمكن من تقليص النفوذ العسكري لأنصار الله بعد أن يتورطوا في التزامات أمنية وعسكرية يقدمون أنفسهم من خلالها بقصد أو بدون قصد وبوعي أو بدون وعي أنهم البديل الوحيد لسلطة الدولة ملتهم في ذلك مثل الحراك الانفصالي الذي نجح في استبدال قياداته الفاعلة بقيادات محسوبة على الحراك السلمي ومؤيدة له رغم أنها ليست قادرة على تهدئة ما يحدث في المحافظات الجنوبية من إصرار على قهرهم في تقرير المصير واستعادة دولتهم السابقة.. وأمام مثل هذه السياسات الخائنة ولن يتمكن من إضعاف من يعتقد أنهم خصومه ومنافسوه، ولابد من الاستجابة لدعوة المصالحة الوطنية على قاعدة العودة إلى الشريعة الانتخابية التي سيدج بها صمام أمان للتغلب على ما يعتمل من التحديات الاقتصادية.

تعيينات ما بعد الحوار تتم بغرض البحث عن مؤيدين وأتباع على حساب الكفاءة

أعود فأقول إن الاستهبال والاستفقال في هذا النوع من المغالطات المكشوفة بدافع الخوف من العودة إلى الشعب في الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الموعودة تحت مبرر الحرص على تهدئة ما يعتمل في جنوب الوطن من حراك انفصالي قد كشف عن أخطاء فادحة وفجوة كبيرة فيما بدأت المرحلة الانتقالية من إجراءات خاطئة للبحث عن أنصار وأتباع جدد لا قدرة لهم على تهدئة الحراك المطالب بفصل الجنوب عن الشمال وإعادة الأوضاع إلى ما قبل الوحدة والديمقراطية تنذر بحدوث أزمة جديدة قد تعيد جميع الأطراف إلى بداية حرب أهلية وشيكة أوجدت المبررات للمطالبة بإبدال لا تتفق مع ما نصت عليه المبادرة الخليجية من حلول ناجحية لا علاقة لها بالانتخابات الديمقراطية التنافسية ذات المعايير الدولية، وذلك ما جعل الكثير من الذين طالبوا بالتغيير إلى الأفضل يبدلون قناعاتهم بالإعتراف أن ما هو كائن أسوأ مما كان وكانت الانتخابات المبكرة للمرشح الواحد التي لم تكن إلا فضلاً بما قبلها من انتخابات سابقة إلى قياساً بالمخاوف من تسبب الحرب المجنونة رغم ما تنطوي عليه من المغالطة الفاضحة، أما وقد تبحت اللجنة إلى استبدال للانتخابات الديمقراطية بهذا النوع من الانتخابات الصورية غير الديمقراطية ففك هي

أخطاء فادحة!!

الإدارة المحلية ويخص الحكومة لأنها هي من أصدر قرار الإجازات وهي من يتوجب عليها أن تحسم هذا الأمر. والسلطات المحلية في المحافظات، وعن أسباب عدم إصدار الوزارة تعميماً بهذا الشأن قال الحامدي : هذا الأمر يخص وزارة الخدمة المدنية ووزارة الإدارة المحلية ورئاسة الوزراء.. وأضاف : لسنا مسئولين على كل الوزارات وكل موظفي الدولة نحن جزء من الهيكل الإداري للدولة وعلى الحكومة أن تحسم هذا الأمر.. وفيما يخص

قرارات وتعيينات سياسية مدنية وعسكرية. وحتى لا يتكرر هذا الأسلوب الذي يكشف عن واقع عملي يتنافى مع كل المخزجات الحوارية النظرية لا بد من أمام حكام اليوم سوى الاحترام الكامل للحقوق والحرية وإبعاد ما لديهم من الأتباع والبطانات الفاسدة عن أي نوع من أنواع الانتهاكات الحقوقية بما في ذلك حقوق الاتصالات وعدم التجسس على ما لديهم من الخصوصيات وعدم الإفراط في تأويل ما قد يصدر عنهم من المحادثات والمكالمات الشخصية مهما ظهر منها من الانفعالات السياسية المسيئة لهم لأنها تدرج في نطاق ما كلفه لهم الدستور والقانون من الحقوق والحرية والحرمات والمقدسات.

حاكم مستبد !!

إن أي حاكم يشغل نفسه وحاشيته وحراسته وأجهزته الأمنية في متابعة شعبه والتجسس على خصوصياته هو بالطبيعة حاكم مستبد لا يجد الأمان لحكمه إلا من خلال إشاعة الخوف والقمع والفتن بين مواطنيه ومن خلال إشاعة التمزق والفرقة بين قواه السياسية والحزبية وزجها في سلسلة من الصراعات والحروب الدامية عكس ما تحتم عليه مسؤولياته الوطنية أن يسخر ما لديهم من السلطات والإمكانات لإشاعة قيم التسامح والتصالح الذي يوفر لما لديه من الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية ما هي بحاجة إليه من التعاون والتكافل والتفاعل كمهام ضرورية لتحقيق ما وعد به شعبه من المنجزات الخدمية والاقتصادية والأمنية، ومن واجب تلك القوى الحزبية والسياسية إبعاد نفسها عن شبهات السعي لكسب رضا الرئيس على حساب خصومه، قد يكون بمقدور هذا النوع من الحكام الذين وصلوا إلى الحكم في ظروف استثنائية صعبة عبر اتفاقات وتوافقات استوجبت تعطيل العملية الانتخابية الديمقراطية لفترة انتقالية مددة أن يضيفوا لأنفسهم في مواقع الحكم بضعة أشهر أو بضعة أعوام، لكنهم يقتر فون في حكمهم ووقتهم غير المتوافق عليه الكثير من التجاوزات التي تفقدهم المصداقية والموضوعية إلى درجة تحول دون حصولهم على ثقة الهيئة الناخبة في أول عملية تعيد للشعب ما سلب منه من حقوق انتخابية بدافع الحرص على إخراجهم من الأزمة..

وأية علاقة تكتيكية تهدف إلى توسيع فجوة الخصومات والنزاعات بين القوى والجماعات الحزبية الفاعلة لا ينتج عنها سوى إضافة مشاكل إلى مشاكل ومعاناة إلى معاناة تضاعف من كراهية الشعب للمرحلة الانتقالية.

أقول ذلك وأقصد به أن ما أعقب مؤتمر الحوار الوطني من ممارسات قصد بها التطويل للفترة الانتقالية عبر مبررات وأهية في ظاهرها الحرص على تطبيق مقررات مؤتمر الحوار الوطني وفي باطنها الرغبة في تطويل الفترة الانتقالية تحت مبرر البحث عن مقومات استمرار انتخابية لا ينتج عنها في الحقيقة سوى الإساءة لهذا النوع من هذه المخزجات التي استغرقت عشرة أشهر من الحوار الطويل والمكلف وما أضيف إليه من التسويات والتعيينات والنفقات الانتقالية التي تبثت عن مؤيدين وأتباع على حساب الكفاءة.

أخطاء فادحة!!

أعود فأقول إن الاستهبال والاستفقال في هذا النوع من المغالطات المكشوفة بدافع الخوف من العودة إلى الشعب في الاستفتاء على الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الموعودة تحت مبرر الحرص على تهدئة ما يعتمل في جنوب الوطن من حراك انفصالي قد كشف عن أخطاء فادحة وفجوة كبيرة فيما بدأت المرحلة الانتقالية من إجراءات خاطئة للبحث عن أنصار وأتباع جدد لا قدرة لهم على تهدئة الحراك المطالب بفصل الجنوب عن الشمال وإعادة الأوضاع إلى ما قبل الوحدة والديمقراطية تنذر بحدوث أزمة جديدة قد تعيد جميع الأطراف إلى بداية حرب أهلية وشيكة أوجدت المبررات للمطالبة بإبدال لا تتفق مع ما نصت عليه المبادرة الخليجية من حلول ناجحية لا علاقة لها بالانتخابات الديمقراطية التنافسية ذات المعايير الدولية، وذلك ما جعل الكثير من الذين طالبوا بالتغيير إلى الأفضل يبدلون قناعاتهم بالإعتراف أن ما هو كائن أسوأ مما كان وكانت الانتخابات المبكرة للمرشح الواحد التي لم تكن إلا فضلاً بما قبلها من انتخابات سابقة إلى قياساً بالمخاوف من تسبب الحرب المجنونة رغم ما تنطوي عليه من المغالطة الفاضحة، أما وقد تبحت اللجنة إلى استبدال للانتخابات الديمقراطية بهذا النوع من الانتخابات الصورية غير الديمقراطية ففك هي

نائب وزير التربية لـ«الميثاق» :

البنك المركزي اعتذر عن صرف 3 مليارات علاوة التربويين بدعوى العجز

لم نلغ اجازة السبت وما حدث في بعض المحافظات أمر يخص الحكومة

كتب/ فيصل الحزمي

أكد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله الحامدي ان وزارة التربية والتعليم لم تتخذ أي قرار حتى الآن في تغيير أي نوع من أنواع الاجازات.

وقال الحامدي في تصريح لـ«الميثاق»: ان ما قامت به السلطات المحلية في بعض المحافظات من إلغاء لاجازة يوم السبت أمر لا يخص وزارة التربية والتعليم وإنما يخص وزارة



العلاوات السنوية وتذمر التربويين من عدم استلامهم علاواتهم أسوة بموظفي الدولة قال نائب وزير التربية والتعليم : لقد ذهبت مع وزير التربية والتعليم إلى البنك المركزي وطالبنا بصرف التعزيز المالي الصادر من وزارة المالية والخاص بصرف علاوات خمس أشهر بمبلغ إجمالي وقدره 3مليارات ريال إلا ان البنك المركزي اعتذر عن صرف المبلغ بحجة عدم توافر السيولة المالية، مشيراً إلى أنه وبعد مفاوضات ومتابعة مستمرة وافق البنك المركزي على صرف علاوة شهر واحد بمبلغ إجمالي 600مليون ريال على ان يتم صرف علاوة الاربعة الأشهر المتبقية عند توافر السيولة في البنك.